

باسم الشعب التونسي

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 4543 المرفوعة لدى الدائرة الشغلية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين من الأستاذ محمد الناجي الغرسلي.

نيابة عن : محمد السيد الهرهوري المعين محل محابرتة بمكتب محاميه الكائن قبالة قصر العدالة القصرين.

ضد : المكلف العام بتراعات الدولة مقره بنهج نيجيريا - تونس.
والدخيل : ديوان الأراضي الدولية في شخص ممثله القانوني الكائن مقره بنهج آلان سفاري - تونس.

وبعد الإطلاع على الحكم الصادر فيها عن المحكمة الابتدائية بالقصرين والقاضي بإرجاء النظر في القضية عدد 5901 وإحالة ملفها على مجلس تنازع الإختصاص للبت في مسألة الإختصاص الحكمي في موضوع دعوى الحال وتعيينها جلسة يوم 23 سبتمبر 2002.

وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 14 جوان 2002 والمتعلق بتعيين السيد محمد القلسي عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد بحث في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المؤرخ في 28 جوان 2002 والمتضمّن ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس تنازع الإختصاص.

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن المحكمة الابتدائية بالقصرين مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المشار إليه أعلاه وتعين بالتالي قبولها من هذه الناحية.

من الوجهة الواقعية :

حيث اتضح من الحكم الوقي المشار إليه أعلاه ومن الأوراق التي انبنى عليها قيام السيد محمد السيد المهرموري لدى الدائرة الشغلية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين ضد المكلف العام بتراعات الدولة في حق المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين عارضا أنه انخرط في العمل بالمركب الفلاحي الخضراء بسيطة الذي يتصرف فيه ديوان الأراضي الدولية وبأجرة قدرها (209،5د) وذلك منذ سنة 1991 إلا أنه منذ بضعة أشهر عمد مؤجره إلى التخفيض في عدد أيام العمل إلى سبعة أيام فقط في الشهر لذلك فهو يطلب الحكم باعتبار ما تعرض له من حظ في عدد أيام العمل

من قبيل الطرد التعسفي وإلزام المدعى عليه بأن يؤدي له تبعا لذلك المنح والغرامات المبينة بعريضة دعواه.

وحيث أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكمها عدد 4543 بتاريخ 30 أفريل 1999 القاضي إبتدائيا بإلزام المكلف العام بتراعات الدولة في حق المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية عن ديوان الأراضي الدولية بأن يؤدي للمدعي مبلغ ألفين ومائة وسبعة وسبعين دينارا ومليمات 362 لقاء النقص في الأجرة عن مدة العمل الممتدة من غرة جويلية 1997 إلى موفى شهر مارس 1999 ومبلغ خمسين دينارا لقاء منحة لباس الشغل ومبلغ ستة وأربعين دينارا ومليمات 881 لقاء منحة الأعياد الرسمية مع مبلغ مائة دينار لقاء أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة وحمل المصاريف القانونية عليه وعدم سماع الدعوى فيما زاد على ذلك وبإخراج ديوان الأراضي الدولية من القضية.

وحيث استأنف المدعي هذا الحكم ناعيا عليه بواسطة محاميه بجانبه الصواب لما حصر النزاع في التخفيض من عدم أيام العمل وليس في الطرد التعسفي والحال أن ذلك التخفيض جاء مخالفا لأحكام الفصل 80 من مجلة الشغل وقد أدى إلى تدني مستوى معيشته بمعدل 75 % كما لم يقع احترام موجبات الفصل 94 تاسعا من مجلة الشغل.

وحيث أصدرت محكمة الدرجة الثانية حكمها عدد 5078 بتاريخ 6 مارس 2000 وقضت نهائيا بقبول الإستئناف شكلا ورفضه أصلا وإجراء العمل به طبق نصه وحمل المصاريف القانونية على المستأنف.

وحيث تعقبه المكلف العام بتراعات الدولة في حق المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقصرين ناعيا عليه ما يلي :

أولا : خرق أحكام الفصلين 1 و 183 من مجلة الشغل والفصل 14 من م م م ت والفصل 3 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية المنتقح بالقانون الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 والأمر عدد 1215 لسنة 1985 المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بعملة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية الإدارية كما تم

إلغاؤه وتعويضه بالأمر عدد 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 : بمقولة أنه خلافا لما جاء بأحكام المطعون فيه فإن نزاع القضية الحالية يهيم علاقة الدولة مع أحد مستخدميها وبالتالي فإن ما ذكر يخرج عن ولاية مجالس العرف ويدخل تحت طائلة القانون عدد 40 لسنة 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية.

ثانيا : خرق أحكام الفصل 251 من م م م م ت بمقولة أن الحكم الإستئنافي المطعون فيه خال مما يبين أن الملف وقع عرضه على النيابة العمومية.

وحيث أصدرت محكمة التعقيب قرارها موضوع القضية عدد 2001-7745 بتاريخ 9 أكتوبر 2001 وقضت بقبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على المحكمة الابتدائية بالقصرين بوصفها محكمة استئناف لأحكام محاكم النواحي التابعة لها للنظر فيها مجدداً بمئة أخرى وذلك إستنادا إلى خرق أحكام الفصل 251 من م م م م ت.

وحيث أعيد نشر القضية أمام المحكمة الابتدائية بالقصرين فدفعت المكلف العام بتراعات الدولة ضمن مذكرة مستقلة بعدم اختصاص المحاكم العدلية للنظر في القضية وطلب إحالة ملفها على مجلس تنازع الاختصاص.

وحيث تأسيسا على ذلك أصدرت المحكمة المذكورة أعلاه حكمها الوقي المشار إليه بالطالع أعلاه.

من الوجهة القانونية :

حيث يتبين من الطلبات النهائية المقدمة إلى الدائرة الشغلية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين بمقتضى التقرير المقدم بجلسة يوم 18 أبريل 1999 أن الدعوى تهدف إلى إخراج المكلف العام بتراعات الدولة من إطار المنازعة وإلزام ديوان الأراضي الدولية بأداء الغرامات المطلوبة.

وحيث يتبين من مراجعة أوراق الملف المعروض على المجلس أن المشكل القانوني يتعلق في صورة الحال بتحديد الجهاز القضائي المختص للبت في نزاع قائم بين ديوان الأراضي الدولية وأحد أعوانه بشأن غرامة الطرد التعسفي وغرامات أخرى ذات طابع شغلي.

وحيث تضمن الفصل 2 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 ما نصه : "تختص المحاكم العدلية بالنظر في ما ينشأ من نزاعات بين المنشآت العمومية بما في ذلك المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية من جهة وأعوان هذه المنشآت أو حرفائها أو الغير من جهة أخرى.

وتختص المحكمة الإدارية بالنظر في النزاعات المتعلقة بأعوان المنشآت المذكورة الخاضعين للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أو الراجعين لنظر المحكمة الإدارية بمقتضى القانون".

وحيث أن ديوان الأراضي الدولية منشأة عمومية تطبيقاً للفصل 1 من الأمر عدد 465 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 والمتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشأة عمومية على معنى الفصل 8 (الجديد) من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية كما نصح وتمم بالقانون عدد 102 لسنة 1994 المؤرخ في غرة أوت 1994 والقانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جويلية 1996 والقانون عدد 38 لسنة 1999 المؤرخ في 3 ماي 1999.

وحيث أن أعوان ديوان الأراضي الدولية يخضعون في تاريخ القيام بالنازعة لقانون أساسي تمت المصادقة عليه بالأمر عدد 914 لسنة 1975 المؤرخ في 9 أكتوبر 1974.

وحيث يتبين أن هذا القانون الأساسي اتخذ تطبيقاً لأحكام القانون عدد 13 لسنة 1968 المؤرخ في 3 جوان 1968 والمتعلق بالقانون الأساسي العام لموظفي الدواوين والشركات القومية والشركات التي تساهم فيها الدولة أو الجماعات العمومية بصفة مباشرة في رأس ماها.


وحيث يستنتج مما سبق أن أعوان ديوان الأراضي الدولية غير خاضعين للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مما يجعل النزاع القائم بينهم وبين مؤجرهم من اختصاص جهاز القضاء العدلي.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من اختصاص جهاز القضاء العدلي.

وصدر هذا القرار بحجرة الشوري يوم 9 جويلية 2002 عن مجلس تنازع الإختصاص برئاسة السيد الطيب اللومي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية السادة محمد الرؤوف المراكشي ومحمد النفيسي والبيجانبي عبيد ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء. بالله وبحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح فرحات اسماعيل.

كاتبة الجلسة



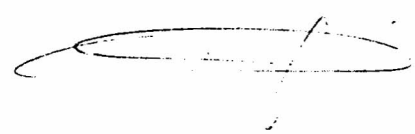
صباح فرحات إسماعيل

العضو المقرّر



محمد القلسي

الرئيس



السيد الطيب اللومي